التكنولوجيا العسكرية

سباق للتسلح أم تكافؤ للردع؟

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

التكنولوجيا العسكرية:
سباق للتسلح أم تكافؤ للردع؟

التكنولوجيا العسكرية:

سباق للتسلح أم تكافؤ للردع؟

المدير العام:

د. خالد عكاشة

المستشار الأكاديمي:

د. عبد المنعم سعيد

تحرير وإشراف :

د. دلال محمود

مشاركون :

د. دلال محمود

محمد عبد الله يونس

محمد حسن

منى قشطة

منسق عام:

أميرة طارق

إخراج فني:

عبد المنعم أبوطالب

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

التكنولوجيا العسكرية: سباق للتسلح أم تكافؤ للردع؟

رقم الإيداع: ٢٠٢١/٢٦٧٢٩

الترقيم الدولي: 978-977-86041-2-2

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

1 تقديم 4

2 الثورة التكنولوجية في الشئون العسكرية 6

3 الإنفاق العسكري للقوى الكبرى في العقد الأخير
في ظل التوجه لتغيير طبيعة النظام الدولي 18

4 التكنولوجيا العسكرية والتطور النوعي
للمنظومات التسليحية للدول المتحدة للهيمنة الأمريكية 36

5 الاتجاهات المستقبلية للاستراتيجيات العالمية 64

6 ختام 72

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،

او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

تقديم

الولايات المتحدة الأمريكية تقود العالم منفردة منذ نهاية الحرب الباردة، وتجسد انتصار الغرب الليبرالي في هذه الحرب. وكان هذا الانتصار يعني أن يسود العالمَ السلمُ والأمنُ، ولكن ما حدث كان على النقيض من هذا، فقد انتشرت الصراعات المسلحة وغير المسلحة، وانتشر الإرهاب وزادت مكافحته من عدم الاستقرار في العديد من المناطق. واعتمدت الولايات المتحدة على قوتها العسكرية لتأكيد هيمنتها العالمية بدرجة أكبر نسبيًا من القيم الليبرالية من حرية وديمقراطية، وناقشت الكثير من التحليلات حالة التناقض في السياسة الأمريكية بين ما تعليه من قيم وما تمارسه من عسكرة لسياستها في كثيرٍ من الحالات.

ولم يكن هذا التناقض مقصورًا على إدارة أمريكية بعينها منذ نهاية الحرب الباردة وحتى نهاية فترة الرئيس "جورج بوش الابن" عام 2008، سواء ديمقراطية أو جمهورية، ويجد هذا الأمر تفسيرًا في بعض الأدبيات التي قالت إن هناك تشابهًا بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري في دفع الولايات المتحدة للتدخل في شئون الدول الأخرى، رغم الاختلاف في أهداف كل منهما من هذا التدخل؛ إذ يُعلي الحزب الديمقراطي بفكره الليبرالي من أهمية نشر القيم الليبرالية والديمقراطية وحرية الأسواق في مختلف بلدان العالم، ويعدها أهدافًا أساسية ينبغي أن تتقيد بها الدول في سياستها الخارجية، وفي علاقتها مع الدول الأخرى، حتى إنهم يبررون التدخل الدولي لإعلاء تلك القيم. وفي المقابل، يُعلي الحزب الجمهوري بفكره المحافظ من غايتي تحقيق المصالح الأمريكية والحفاظ على هيمنتها الدولية، ويعتبرها الأولوية الرئيسية لأية سياسة خارجية أمريكية.

وتشير التطورات الناتجة عن التدخلات الأمريكية في شئون العديد من الدول، خاصة في آسيا والشرق الأوسط، إلى أن الولايات المتحدة كانت تبرر تدخلاتها الدولية بإنهاء مواجهة تهديدات محتملة، لكنها في الواقع كانت تستهدف احتلال عدد من الدول لديها أهداف استراتيجية فيها، وتعمل على تغيير أوضاعها السياسية الداخلية، وأدوارها الإقليمية بما يتواءم مع تلك المصالح. وكان تنفيذ هذا التغيير من خلال فرض عدة برامج حملت تسميات تتوافق مع منظومة القيم الليبرالية، مثل: نشر الديمقراطية، أو إعادة الإعمار، أو إعادة بناء الدولة، أو مكافحة الإرهاب.

لكن لم تتحقق الأهداف الأمريكية المرجوة من تدخلاتها الدولية، ولذلك حينما تولى الرئيس الديمقراطي "باراك أوباما" السلطة عام 2009، أعلن عن اتجاه الولايات المتحدة للانسحاب من المناطق التي تدخلت فيها واستبدالها بسياسة احتواء الخصوم والمنافسين، والاتجاه إلى إيجاد توازنات إقليمية بديلًا عن التدخل الأمريكي المباشر، توازن يستهدف عدم هيمنة قوة بعينها على أحد الأقاليم الاستراتيجية الهامة للمصالح الأمريكية، وهو ما أسمته بعض التحليلات "توازن الضعف"، بالإضافة إلى دفع الحلفاء لمزيد من المشاركة في الحفاظ على التوازنات الدولية المتوافقة مع المصالح الأمريكية.

ورغـم الاختـلاف الواضـح الـذي اتّسـم بـه الرئيـس الأمريـكي السـابق "دونالـد ترامـب" عـن سـابقه، فإنـه ظـل محافظًا عـلى التوجـه نفسـه. وبعـد تـولي الرئيـس "بايـدن" فإن الانسـحاب الأمريـكي مـن المناطـق التـي تدخلـت فيهـا إلى أن أصبـح خروجهـا منهـا هـو المـأزق الحقيـقي بمـا يمكـن أن يوجـده مـن فـراغ اسـتراتيجي في هـذه الأقاليـم الهامـة، والمقصـود هنـا انسـحابها مـن أفغانسـتان ومـن الشـرق الأوسـط.

لكـن المفارقـة الرئيسـية الـتي تسـعى هـذه الدراسـة لمناقشـتها هـو أنـه رغـم الاختـلاف في الاسـتراتيجيات الأمريكيـة منـذ نهايـة الحـرب البـاردة، فإنهـا تزيـد مـن قوتهـا العسـكرية بشـكل مطـرد. ورغـم كونهـا القـوة العظمـى الوحيـدة، فإنه لـم يتراجـع إنفاقها العسـكري بـل تزايـد، حيث تُمثل وحدها حـوالي 40% مـن إجمـالي الإنفـاق العسـكري العالمـي وفقًـا لإحصائيـات عـام 2020، خاصـة مـع وجـود تطلعـات لـدى كل مـن الصيـن وروسـيا للارتقـاء إلى قمـة النظـام الـدولي، حيـث أصبـح التنافـس هـو السـمة الأساسـية للعلاقـات بينهمـا وبيـن الولايـات المتحـدة، والقـوة العسـكرية مـن أهـم أبعـاد التنافـس بينهـم.

إشكالية الدراسة:

هنـاك فـارق كبيـر في الإنفـاق العسـكري بيـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وكل مـن الصيـن وروسـيا، فالإنفـاق العسـكري للصيـن لا يمثـل سـوى 32% تقريبًـا مـن مثيلـه الأمريـكي، بينمـا الإنفـاق العسـكري لروسـيا يمثـل 8.7% مـن مثيلـه الأمريـكي. ووفقًـا لإحصائيـات عـام 2020، فقـد بلـغ الإنفـاق العسـكري للولايـات المتحـدة 766.58 مليـار دولار، بينمـا كان الإنفـاق العسـكري للصيـن 244.93 مليـار دولار، أمـا روسـيا فـكان إنفاقهـا العسـكري 66.84 مليـار دولار. ورغـم هـذا الفـارق الهائـل بيـن الولايـات المتحـدة وبيـن الصيـن وروسـيا في الإنفـاق العسـكري، إلا أنهـا تعتبرهمـا تهديـدًا لهـا، وتتبنـى عـددًا مـن البرامـج التسـليحية للحفـاظ عـلى تفوقهـا العسـكري في مواجهتهمـا. وفي الوقـت ذاتـه، لا يمثـل التفـوق العسـكري الأمريـكي رادعًـا أمـام الدولتيـن يمنعهمـا مـن التنافـس معهـا.

وتتبنى الدراسة فرضية رئيسية تسعى لاختبار مدى صحتها، وهي:

يمثـل التطـور التكنولوجـي في المجـال العسـكري عامـلًا أساسـيًا في تشـكيل العلاقـات بيـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة كقـوة عظمـى والقـوى الصاعـدة المتحديـة للهيمنـة الأمريكيـة ممثلـة في الصيـن وروسـيا؛ إذ تلجـأ الدولتـان للاسـتفادة مـن هـذه التكنولوجيا في تقليـص الفـارق الكبيـر في الإنفـاق العسـكري بينهمـا وبيـن الولايـات المتحـدة، وتعمـدان إلى التطويـر التسـليحي النـوعي بمـا يزيـد مـن قدرتهمـا العسـكرية في مواجهـة القـدرات المتفوقـة للولايـات المتحـدة.

وعليه، تُثير الدراسة عددًا من التساؤلات التي تسعى للإجابة عنها، وهي:

1. إلى أي مدى يوجد تقارب في التكنولوجيا العسكرية بين الولايات المتحدة وكل من الصين وروسيا؟

2. كيـف يُمكـن تفسـير تقلـص الفجـوة التكنولوجيـة في المجـال العسـكري بيـن الولايـات المتحـدة وكل مـن الصيـن وروسـيا؟

3. مـا هي الاتجاهـات المسـتقبلية المحتملـة للاسـتراتيجية العالميـة لـكل منهـم في ضـوء تقلـص الفـارق النـوعي عسـكريًا بينهـم؟